



بنك الشارقة شركة مساهمة عامة

أعلن بنك الشارقة، شركة مساهمة عامة، ("البنك" "المجموعة") اليوم عن نتائجها المالية الموحدة المرحلية للفترة المنتهية بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١. ويتضمن تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية التي سجلتها المجموعة.

شهد العام ٢٠٢٠ انتشار جائحة كوفيد-١٩ وتطورات مهمة أخرى أثّرت على الأسواق التي تعمل فيها المجموعة. وعلى الرغم من الظروف الصعبة، أظهرت عمليات المجموعة في الإمارات العربية المتحدة أداءً مرناً مدعوماً بأصول متينة للبنك.

الميزانية العامة للمجموعة قوية، حيث بلغ إجمالي الأصول ٣٧,٠٩ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٣٦,١٤ مليار درهم) مما يمثل زيادة بنسبة ٣٪ وإجمالي حقوق المساهمين ٣,٣٢ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٣,١٧ مليار درهم) مما يمثل زيادة بنسبة ٥٪.

كما تستمر المجموعة بالحفاظ على مستوى عالي الجودة للأصول ومقاييس أخرى متينة نتيجة للالتزام الصارم بالحفاظ على نهج منظم ومركز للإقراض وسبل التسديد ومصادر الدخل. تواصل المجموعة التمتع بسيولة عالية ورأس مال متين مع قاعدة ودائع عملاء بلغت ٢٤,٠٥ مليار درهم إماراتي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٢٣,٦٧ مليار درهم إماراتي) مما يمثل زيادة بنسبة ٢٪ للفترة، مع بلوغ نسبة القروض إلى الودائع ٨٣٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٨٢٪) ونسبة التكلفة إلى الدخل ٤٨٪ (٣١ مارس ٢٠٢٠: ٦٩٪).

تشهد عمليات المجموعة في لبنان، من خلال الشركة التابعة لها، بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل ("ELBank") منذ ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، تداعيات أحداث غير مسبقة ناجمة عن الاضطرابات السياسية والاقتصادية، حيث امتثلت المجموعة للتعميم رقم ١٣١٢٩ الصادر عن البنك المركزي في لبنان ("BDL") بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١٩، والذي يدعو إلى زيادة حقوق المساهمين بنسبة ٢٠٪ قبل ٣٠ يونيو ٢٠٢٠. من المهم التأكيد على أن الدخل التشغيلي لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل ("ELBank") قبل المخصصات وتطبيق معايير التضخم المفرط بقي على نفس مستويات العام الماضي.

نشر صندوق النقد الدولي (IMF) في ديسمبر ٢٠٢٠ توقعات التضخم كما في نهاية أكتوبر ٢٠٢٠. حيث يُعتبر الاقتصاد اللبناني المفرط التضخم لأغراض تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٢٩ وإعادة ترجمة العمليات بالعملة الأجنبية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢١ وتأثير تغييرات أسعار الصرف للقطاع الأجنبي على البيانات المالية الموحدة المرحلية للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١.

ونتيجة لذلك، تم إعادة احتساب البيانات المالية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل من خلال تطبيق مؤشر أسعار عام على التكلفة التاريخية، من أجل عكس التغيرات على القوة الشرائية لليرة اللبنانية في تاريخ إغلاق البيانات المالية. تم تعديل البنود غير النقدية في بيان المركز المالي وكذلك في بيان الدخل وبيان الدخل الشامل الآخر وبيان التدفقات النقدية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل. تم إعادة احتساب البنود غير النقدية من تاريخ القيد الأولي في بيانات المركز المالي مع الأخذ في الاعتبار أن البيانات المالية تم إعدادها وفقاً لمعيار التكلفة التاريخية. وكان مؤشر سعر المستهلك الأساسي في بداية الفترة ٢٨٤,٠٤ وبلغ في نهايتها ٣٣٠,٩٧.



تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

جاء تأثير اعتماد محاسبة التضخم المفرط على البيانات المراجعة في حقوق المساهمين الموحد إيجابياً وبلغ ٥٤ مليون درهم إماراتي في ٣١ مارس ٢٠٢١، وهو ما يمثل الفرق بين التغير السلبي البالغ ٢١١ مليون درهم إماراتي على أرقام الأرباح والخسائر والتغير الإيجابي البالغ ٢٦٥ مليون درهم إماراتي على إجمالي حقوق المساهمين. وقد أدى ذلك إلى زيادة في صافي حقوق المساهمين للمجموعة بمبلغ ٥٤ مليون درهم حيث بلغت ٣,٣١٧ مليون درهم إماراتي كما في ٣١ مارس ٢٠٢١ مقابل ٣,١٦٥ مليون درهم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

بلغ صافي الربح الموحد قبل التضخم المفرط ٨٩ مليون درهم إماراتي.

وعند قيد مبلغ ٢١١ مليون درهم إماراتي نتيجة تطبيق التضخم المفرط، سجلت المجموعة خسارة دفترية قدرها ١٢٢ مليون درهم إماراتي وخسارة شاملة بلغت ١١١ مليون درهم إماراتي مقابل انعكاس ايجابي على حقوق المساهمين بقيمة ٢٦٥ مليون درهم إماراتي.

وقد صرح الشيخ محمد بن سعود القاسمي، رئيس مجلس إدارة بنك الشارقة، أنه وعلى الرغم من تحديات تفشي وباء كوفيد-١٩، فإن أداء البنك كان جيداً بشكل استثنائي وحقق نتائج إيجابية ومهمة إنتقلت في ظل محاسبة التضخم المفرط من الأرباح والخسائر مباشرة إلى حقوق المساهمين. من وجهة نظر مجلس الإدارة، فإن حماية حقوق المساهمين تبقى هي الأولوية.

أبرز النتائج المالية

- ✓ إجمالي الموجودات وقدره ٣٧,٠٨٨ مليون درهم إماراتي، ارتفاع بمعدل ٣٪ مقارنة مع ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- ✓ إجمالي حقوق المساهمين وقدره ٣,٣١٦ مليون درهم إماراتي، ارتفاع بمعدل ٥٪ مقارنة مع ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- ✓ صافي قروض وسلفيات وقدره ١٩,٨٧٩ مليون درهم إماراتي، ارتفاع بمعدل ٢٪ مقارنة مع ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- ✓ إجمالي ودائع العملاء وقدره ٢٤,٠٥٥ مليون درهم إماراتي، ارتفاع بمعدل ٢٪ مقارنة مع ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- ✓ إجمالي إيرادات العمليات بقيمة ١٨٠ مليون درهم إماراتي، مقارنة مع ٩٢ مليون درهم إماراتي للفترة المقابلة من ٢٠٢٠
- ✓ صافي الربح قبل التضخم المفرط بقيمة ٨٩ مليون درهم إماراتي، مقارنة مع خسارة ١٦٣ مليون درهم إماراتي للفترة المقابلة من ٢٠٢٠
- ✓ صافي الخسارة بعد التضخم المفرط بقيمة ١٢٢ مليون درهم إماراتي، مقارنة مع خسارة ١٦٣ مليون درهم إماراتي للفترة المقابلة من ٢٠٢٠
- ✓ العائد على الموجودات بنسبة (١,٣٢٪) والعائد على حقوق المساهمين بنسبة (١٤,٧٣٪)
- ✓ نسبة القروض والسلفيات إلى الودائع ٨٢,٦٤٪
- ✓ نسبة القروض غير العاملة (صافي) ٩,٠٥٪
- ✓ نسبة كفاية رأس المال ١٠,٥٦٪
- ✓ نسبة رأس المال الشق الأول ٩,٣٨٪



تقرير مناقشات الإدارة عن النتائج المالية

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

مقطعات بيان الدخل

مارس ٢٠٢٠ دون اعتماد التضخم المفرط	مارس ٢٠٢١ قبل التضخم المفرط	مارس ٢٠٢١ بعد التضخم المفرط	(ملايين الدراهم)
١٠٢	١١٠	١١٣	صافي إيرادات الفوائد
(١٠)	٦٧	٦٧	الإيرادات من غير الفوائد
٩٢	١٧٧	١٨٠	إيرادات العمليات
(١٨٤)	١١٨	١١٠	صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية
(١٦٣)	٨٩	(١٢٢)	(الخسارة)/الربح الصافي للفترة
(١١٣)	١٠٠	(١١١)	مجموع (الخسارة)/الربح الشامل للفترة
(٧,٧٥)	٤,٢٤	(٥,٨١)	(الخسارة)/الربح على السهم - فلس

مقطعات بيان المركز المالي

ديسمبر ٢٠٢٠ قبل التضخم المفرط	مارس ٢٠٢١ قبل التضخم المفرط	ديسمبر ٢٠٢٠ بعد التضخم المفرط	مارس ٢٠٢١ بعد التضخم المفرط	(ملايين الدراهم)
٣٥,٨٦٦	٣٦,٧٤٦	٣٦,١٤٣	٣٧,٠٨٨	مجموع الموجودات
١٩,٤٥٦	١٩,٨٧٩	١٩,٤٥٦	١٩,٨٧٩	قروض وسلفيات
٢٣,٦٧٣	٢٤,٠٥٥	٢٣,٦٧٣	٢٤,٠٥٥	ودائع العملاء
٢,٩٢٩	٣,٠٢٦	٣,١٦٥	٣,٣١٧	مجموع حقوق المساهمين
٥,٤٠٤	٤,٩٣٦	٥,٤٠٤	٤,٩٣٦	التزامات ومطلوبات طارئة

مقطعات النسب الرئيسية

ديسمبر ٢٠٢٠ قبل التضخم المفرط	مارس ٢٠٢١ قبل التضخم المفرط	ديسمبر ٢٠٢٠ بعد التضخم المفرط	مارس ٢٠٢١ بعد التضخم المفرط	
(%)٠,٠٧	(%)٠,٩٧	(%)١,٨٤	(%)١,٣٢	عائد على الموجودات
(%)٠,٨٢	(%)١١,٧٣	(%)٢١,٠٥	(%)١٤,٧٣	عائد على حقوق المساهمين
(%)١,٦٠	(%)١,٤٦	(%)١,٩٣	(%)١,٥٠	صافي هامش الفائدة
(%)٦٠,٣١	(%)٤٣,١٨	(%)٦١,١٦	(%)٤٧,٧٩	نسبة التكلفة إلى الدخل
(%)١٢,٦٨	(%)١٣,٣٨	(%)١٢,٦٨	(%)١٣,٣٨	نسبة القروض المتعثرة (إجمالي)
(%)٧١,٦٥	(%)٦٧,٩٠	(%)٧١,٦٥	(%)٦٧,٩٠	نسبة تغطية القروض المتعثرة
(%)٨٢,١٩	(%)٨٢,٦٤	(%)٨٢,١٩	(%)٨٢,٦٤	نسبة القروض والسلفيات
(%)١٠,٧١	(%)١٠,٥٦	(%)١٠,٧١	(%)١٠,٥٦	نسبة كفاية رأس المال
(%)٩,٥٢	(%)٩,٣٨	(%)٩,٥٢	(%)٩,٣٨	نسبة رأس المال الشق الأول